واقع تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية

أ. د/ أنور وجدي على الوكيل
أستاذ دكتور بقسم الادارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة المنيا
أ.م. د/ هاني جمال يوسف
أستاذ مساعد بقسم الادارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة المنيا
الباحث/ فتحي محمد أحمد حمزاوي
باحث بقسم الادارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة المنيا

المقدمة ومشكلة البحث :

ارتبط مصطلح الاقتصاد بالرياضة في السنوات الأخيرة عندما بدأت الحاجة الماسة إلي وجود كيان اقتصادي لصناعة الرياضة، والذي بدورة أظهر المشكلات المرتبطة بذلك مما دعي إلي دراسة العلاقة التكاملية بين الأنشطة الرياضية والمصالح الاقتصادية، لأن نظام الرياضة يقوم علي دعائم اقتصادية تتمثل في ميزانيات الأنشطة والبرامج والإدارات والأجهزة والأجور، وأن تمويل مختلف الأنشطة تستدعي دائماً اللجوء إلي إقامة نظام اقتصادي وتوفير مقومات نجاحه وارتباط ذلك برعاية المصالح التجارية والاستهلاكية بمصدر الربح ووسيلة دعاية ناجحة للمستفيدين (٣٦:١).

ويمكن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية بتحسين الكفاءة الاقتصادية أي استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصي إنتاج مادي أو معنوي ممكن بشرط أن يكون مرغوب، وهذا يعني أن الأنظمة الاقتصادية الجيدة هي التي تستثمر كافة مواردها المتاحة لتحقيق أو إشباع حاجات أعضائها أو المستفيدين منها (٣٣:٩).

وتعد دراسات الجدوى ترجمة تطبيقية لسياسات الاستثمار سواء لخدمة المستثمر أو للتنمية في الدولة ككل، والتي تمكن المنظمة من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار الاستثماري من اتخاذ قراراتهم بما يحقق أهدافهم، لذا فهي تشمل المفهوم الواسع والذي في إطارة تتحقق الربحية أو تحقق أقصي عائد ممكن للموارد المتاحة، فالهدف من دراسة الجدوى بشكل عام هو الوصول إلي قرار مدروس بقبول أو رفض المشروع الاستثماري الذي بدء بفكرة (٢٥:٣).
وتتطلب دراسة الجدوى الإلمام بالعديد من المعارف الإدارية والاقتصادية والتسويقية والمحاسبية والإحصائية وغيرها من العلوم، فإعداد دراسات الجدوى بشكل علمي سليم يترتب عليه توفير الموارد حيث أن الإقدام على تنفيذ مشروع دون دراسة كافية يمكن أن يكون سبباً في فشلة نتيجة اكتشاف صعوبات فنية أو تسويقية أو تمويلية قد يترتب عليها تبديد الموارد (٨:٤).

بناء علي ما سبق يتضح ان الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بتمويل مشروعاتها الاقتصادية والاستثمارية داخل السوق الرياضي مما يؤثر علي وضعها الاقتصادي بين الأندية الرياضية الأخرى المنافسة لها، وذلك بسبب إهمالها للدراسات الاقتصادية للمشروعات التي تزعم تنفيذها، مما يؤدي إلي عدم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة للتنفيذ، وبالتالي لا تستطيع تحقيق أقصي استفادة منها وتحقيق أقصي عائد مادي ومعنوي ممكن، وإغفال دور دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والخدمات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها مما يجعل الأندية تصل إلي مرحلة من الوضع الاقتصادي السيئ مقارنة بالأندية الأخرى المنافسة لها.

ومن خلال ذلك يتضح ان إغفال الأندية الرياضية لدور دراسات الجدوى الاقتصادية يجعلها تواجه العديد من المشكلات القانونية نحو تنفيذ أي مشروع مزعم إقامته لإغفال دور السند القانوني الذي يرتكز عليه المشروع والعائد من إقامته اقتصاديا وتسويقياً والذي يمنح الأفضلية الاقتصادية للنادي من إقامة هذا المشروع الاقتصادي أو الخدمة التي يقدمها النادي الرياضي للجمهور المستفيد من تلك الخدمة وبالتالي خسارة النادي الرياضي لوضع اقتصادي أفضل في السوق الرياضي، وبالتالي من خلال ذلك قد يؤدي إلي أن النادي يخسر العديد من البدائل التي قد تكون متاحة من جرّاء إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية التي قد تساعد في الاختيار بينها نظراً لعدم ملائمة الجدوى الاقتصادية والتسويقية مما قد تم اتخاذ الرأي فيه سابقاً بما لا يحقق الأهداف الاقتصادية والاستثمارية والتسويقية التي يريد تحقيقها النادي.

ومن خلال ما سبق اتجهت الدولة المصرية نحو الاعتماد علي دراسات الجدوى الاقتصادية في تنظيمها للأحداث الرياضية المختلفة وبدأت في إعداد الاستراتيجيات العلمية التي تساعد علي الاستفادة القصوى من الاستثمار في تلك الأحداث الرياضية وفقاً لتوجيهات القيادة السياسية الرشيدة والتي تتطلع إلي بناء جمهورية جديدة تتبع النهج العلمي والتخطيط السليم وتحقيق الجدوى الاقتصادية من تنظيم تلك الأحداث الرياضية العالمية.

ومن خلال اطلاع الباحثون على الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في هذا المجال لم يجد الباحثون ـ على حد علمهم ـ أي دراسة تناولت التعرف علي واقع تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية، ومن هنا تظهر أهمية ومشكلة البحث في كونها محاولة لتحليل الواقع الفعلي لدراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلي التعرف على الواقع الفعلي لتطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية

تساؤلات البحث :

في ضوء هدف البحث يضع الباحثون التساؤلات التالية:

ما واقع دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية؟

ما واقع دراسة الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية؟

ما واقع دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية؟

ما واقع دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية؟

المصطلحات المستخدمة في البحث :

دراسة الجدوى الاقتصادية:

تتضمن كافة الدراسات القانونية والتسويقية والمالية والاقتصادية التي تمكن من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار الاقتصادي والاستثماري في اتخاذ قراره بما يحقق أهدافه (١٤:٦).

النادي الرياضي:

هو هيئه رياضية وان الهيئات الرياضية هي كل مجموعة تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو من كليهما بغرض توفير خدمات رياضية وما يتصل بها من خدمات، ولا يجوز لتلك الهيئات مباشرة أي نشاط سياسي أو حزبي أو ديني أو الترويج لأفكار أو أهداف سياسية، ويجب أن يكون النادي الرياضي مجهز بالمباني والملاعب والامكانيات لنشر الممارسات الرياضية (١:٧).

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث.

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في الأندية الرياضية الأهلية بجمهورية مصر العربية والبالغ عددهم (٦٣٥) نادياً، والمتمثلة في الفئات التالية (أعضاء مجلس الإدارة – مديري الأندية – المسئولين عن التسويق والاستثمار بالأندية)، حيث تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى خمس قطاعات وقد قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية حيث تم اختيار عينة عشوائية من كل قطاع وقد بلغ عدد الأندية المختارة (٥١) نادياً وبنسبة مئوية قدرها (٨%) من المجتمع الأصلي وقد بلغ عدد أفراد العينة (٢٧٨) فرداً.

أدوات جمع البيانات :

استخدم الباحثون في جمع بيانات البحث ما يلي :

أولاً : تحليل الوثائق والسجلات :

قام الباحثون بتحليل الوثائق والسجلات الخاصة بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية للتعرف على واقع دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية.

ثانياً : المقابلة الشخصية :

قام الباحثون بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسئولين بالأندية الرياضية قيد البحث وذلك للحصول علي المعلومات التي تفيد البحث.

ثالثاً : : استبيان واقع تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية لتحقيق الميزة التنافسية(إعداد الباحثون):

قام الباحثون بتصميم استبيان يهدف إلى التعرف واقع تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية، حيث تم تحديد (٤) أربعة محاور للبحث، ثم قام الباحثون بعرضها على مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية قوامها (١٠) عشرة خبراء وذلك لإبداء الرأي في مدى مناسبتها، وتم الاتفاق على (٤) الأربعة محاور، حيث حصل كلاً منهما على نسبة مئوية أعلى من (٧٠%) من إتفاق أراء الخبراء .

ثم قام الباحثون بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الاستبيان، وبلـغ عدد العبارات (٤٠) أربعين عبارة موزعة علي محاور الاستبيان، ثم عرضها على الخبراء، وتم حذف عدد (٨) ثمان عبارات لحصولها علي نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق السادة الخبراء، وتم الاتفاق على (٣٢) اثنان وثلاثون عبارة حيث حصلت على نسبة مئوية أعلى من (٧٠%) من إتفاق أراء الخبراء، ولتصحيح الاستبيان قام الباحثون بوضع ميزان تقدير ثلاثي، وقد تم تصحيح عبارات الاستبيان كالتالي: موافق (٣) ثلاثة درجات، إلى حد ما (٢) درجتان، غير موافق (١) درجة واحدة .

المعاملات العلمية للاستبيان :

قام الباحثون بحساب المعاملات العلمية للاستبيان على النحو التالي:

أ . الصدق:

لحساب صدق الاستبيان استخدم الباحثون الطرق التالية:

(١) صدق المحتوى:

قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (١٠) خبراء وذلك لإبداء الرأي فى ملاءمة الاستبيان فيما وضع من أجله سواء من حيث المحور والعبارات

الخاصة بكل بعد ومدى مناسبة تلك العبارات للبعد الذى تمثله ، تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٣٠% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٨) عبارات لحصولها علي نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق السادة الخبراء لتصبح بذلك عدد العبارات النهائية للاستبيان مكونة من (٣٢) عبارة.

(٢) صدق الاتساق الداخلي:

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحثون بتطبيقه على عينة قوامها (٣٠) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث.

تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إلية ما بين (,٥٢ : ,٨١) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاستبيان، كما تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠.٥١ : ٠.٧٥) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاستبيان، تراوحت أيضاً معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل بعد والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (,87:,76) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائيا مما يشير إلى صدق الاستبيان.

ب . الثبات:

لحساب ثبات الاستبيان قام الباحثون باستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٣٠) فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية، تراوحت معاملات ألفا للاستبيان ما بين (٠.٨٦ : ٠.٩٢) وهى معاملات دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الاستبيان.

البرنامج الزمنى للبحث:

تم التطبيق في الفترة الزمنية ما بين (٢٠٢٢/٣/٢١م : ٢٠٢٢/٤/١٢م) للعينة الاستطلاعية، وفى الفترة الزمنية ما بين (٢٠٢٢/٤/٢١م : ٢٠٢٢/٨/١١م) للعينة الأساسية.

عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها :

سوف يستعرض الباحثون نتائج البحث وفقاً للترتيب التالي:

. الإجابة على التساؤل الأول والذى ينص على :

١. ما واقع تطبيق دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية؟

جدول (١)

الدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الأول: واقع تطبيق دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية)

(ن= ٢٧٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق		
١.	تتوفر قاعدة بيانات تسويقية تتضمن أنشطة وخدمات النادي وإعداد المستفيدين والجمهور.	84	63	131	509	٠0.6
٢.	تتوافر أساليب لتحليل طرق التسويق المستخدمة واستحداثها بما يتوافق مع الميزة التنافسية.	55	90	133	478	0.57
٣.	تهتم ادارة النادي بتحسين الصورة الذهنية للجمهور والمستفيدين.	137	88	53	640	0.77
٤.	يوجد بالهيكل التنظيمي إدارة مختصة بالتسويق.	78	18	182	452	0.54
٥.	تستحدث إدارة النادي خطط تسويقية للأنشطة والخدمات.	128	80	70	614	0.74
٦.	يخصص النادي ميزانية للترويج الإعلاني عن الأنشطة والخدمات.	62	67	149	469	0.56
٧.	يتم استطلاع رأي المستفيدين من أنشطة وخدمات النادي بصورة دائمة.	54	70	154	456	0.55
٨.	يهتم النادي بصندوق المقترحات من الأعضاء لتحسين الخدمات المقدمة.	66	167	45	577	0.69
	الدرجة الكلية للمحور				4195	0.63
	الحد الأدنى للثقة = ٠.٦١ الحد الأعلى للثقة = ٠.٧٣					

يتضح من جدول (١) ما يلي:

– تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لآراء عينة البحث في عبارات المحور الأول: واقع تطبيق دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية ما بين (٠.٥٤ : ٠.٧٧) .

* كما جاءت نسبة العبارات (١، ٢، ٤، ٦، ٧) أقل من الحد الأدنى للثقة مما يشير الي عدم تحقيقها في واقع تطبيق دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية.

* كما جاءت نسبة العبارات (٣، ٥، ٨) أعلي من الحد الأعلى للثقة مما يشير الي تحققها بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية.

* كما بلغت نسبة المحور ككل (0.63) وهو يتراوح بين الحد الأدنى والأعلى للثقة مما يشير الي تحققه بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى المبدئية بالأندية الرياضية.

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلي أن الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية لا تهتم في النشاط التسويقي لدي خدماتها او مشاريعها الاستثمارية والاقتصادية بتوفير قواعد بيانات تكون مجهزة مسبقاً تتضمن أنشطة النادى التي تساعد في الترويج لما يقام من أنشطة أو تزعم إقامتها او تقديم خدمات معينة لدي جمهور العاملين للنادي وأيضاً لا تعتمد علي متخصصين في جمع تلك المعلومات مما يجعلها ان من قاموا بجمع معلومات مجال للشك، وأيضاً اغفال دور الاساليب المستحدثة والتطور التكنولوجي في تحليل طرق التسويق التي تساعد علي دراسة السوق .

ويري الباحثون أيضاً أن إغفال مجالس ادارات الأندية لوجود إدارات مختصة للتسويق منفصلة عن باقي الهيكل الاداري للنادي هو نوع من أنواع عدم الوعي بأهمية ادارات التسويق داخل الهيكل التنظيمي للنادي، مما يجعل النادى يفقد العديد من الخبرات التي تساعده علي تسويق خدماته واستقطاب العديد من العملاء الذين يساهمون بقوة في الاستحواذ علي السوق الرياضي التنافسي.

حيث يري الباحثون وفقاً للنتائج والواقع الفعلي أن إدارات الأندية لا توفر أوجه صرف كافية للترويج الاعلاني وتعريف الافراد وجمهور العملاء بالأنشطة والخدمات التي يقدمها لهم، حيث أن ذلك يعد من أخطر الاسباب التي تفوت علي النادي العديد من الفرص التسويقية التي تساهم في تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية التي تقوم بها.

ويري الباحثون ان العديد من الاندية لا تهتم بصندوق المقترحات المقدمة من الاعضاء بالنادي الرياضي وذلك بغرض ان يصلوا الي اعلي معدل من تميز الخدمة المقدمة لهم، مما يجعل الاعضاء لا يشعرون بالأهمية لدي مجلس الادارة فبالتالي يعزفوا عن الخدمات التي يقدمها النادي مما يجعلهم يخسروا العديد من مصادر التمويل التي تساعدهم علي تحقيق الجدوى الاقتصادية من المشروعات المزمع تنفيذها.

وهذا ما أكدته " زينب حامد متولي " (٢٠٢٠) (٥) حيث أظهرت أهم النتائج أن الأندية لا تمتلك إدارة لنظم المعلومات التسويقية في هياكلها التنظيمية مما يؤدي إلي القصور والتخبط في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالأنشطة التسويقية بالنادي، وان الأندية الرياضية لا تروج لخدماتها المقدمة بشكل جيد مما يؤدي إلي عدم الاستفادة المثلي من تقديم الخدمات المنوط بها تحقيق أهداف النادي التسويقية وتحقيق

الميزة في السوق التنافسي، وأيضا ضرورة الاستعانة بخبراء في دراسة الجدوى الاقتصادية وعمل دراسات أولية وتفصيلية لكافة المشروعات الاستثمارية واتباع الاساليب العلمية في كافة مراحلها عند القيام بتنفيذ تلك المشروعات.

. الإجابة على التساؤل الثاني والذى ينص على :

٢. ما واقع تطبيق دراسة الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية؟

جدول (٢)

الدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الثاني: واقع تطبيق دراسات الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية)

(ن=٢٧٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق		
٩.	تهتم إدارة النادي بدراسة وتحديد طرق التسويق الملائمة.	51	89	138	643	0.56
١٠	يتم تحديد ميزانية شهرية بالمصروفات والإيرادات الخاصة بالأنشطة التسويقية.	84	52	142	498	0.60
١١	يتم تقدير حجم الايرادات والمصروفات عن الأنشطة قبل اتخاذ قرارات بدء التنفيذ.	66	85	127	617	0.59
١٢	يوفر النادي جميع البيانات اللازمة لدراسات الجدوى التسويقية.	86	38	154	488	0.59
١٣	يهتم النادي بجميع الإجراءات لجذب الرعاة الرسميين للنادي	76	90	112	592	0.62
١٤	يسعي النادي لتسويق الأنشطة والخدمات لزيادة الاعتمادات المالية.	42	88	148	664	0.54
١٥	يسعي النادي لتقديم خدمات بجودة أعلي وبأسعار تقديرية تتناسب مع المصروفات.	74	108	96	534	0.64
١٦	يحدد النادي قيمة الأنشطة والخدمات المقدمة طبقاً للاستخبارات التسويقية للمنافسين.	64	80	134	486	0.58
	الدرجة الكلية للمحور				٤٥٢٢	0.59
	الحد الأدنى للثقة = ٠.٦١ الحد الأعلى للثقة = ٠.٧٣					

يتضح من جدول (٢) ما يلي :

– تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لآراء عينة البحث في عبارات المحور الثاني : واقع تطبيق دراسة الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية ما بين (٠.٥٤ : ٠.٦٤) .

* كما جاءت نسبة العبارات (١٣ ، ١٥) تتراوح بين الحد الادنى والأعلى مما يشير إلى تحققها بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية.

* كما جاءت نسبة العبارات (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٦) أقل من الحد الأدنى مما يشير إلى عدم تحققها في واقع تطبيق دراسة الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية.

* كما بلغت نسبة المحور ككل (٠.٥٩) أقل من الحد الأدنى للثقة مما يدل علي عدم تحققه في واقع تطبيق دراسة الجدوى التسويقية بالأندية الرياضية.

ويرجع الباحثون تلك النتائج الي ان مجالس ادارات الاندية لا تمتلك من الخبرة الاكاديمية ما يجعلها تقوم بالدراسات التسويقية الازمة وتحديد طرق التسويق المناسبة لمشروعات الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها او بصدد تنفيذها، حيث ان عدم قدرتها أيضاً علي تحديد الميزانية المناسبة من مصروفات وايرادات عن الانشطة يجعلها تقوم بالمجازفة المالية التي لا تغطي أوجه الصرف للمشروع الاقتصادي المستهدف والعمل علي ذلك بطرق عشوائية يجعلهم بما لا يدع مجالا للشك عرضة للفشل الاقتصادي وخسارة العديد من الاموال التي بالتالي تؤثر بالسلب علي موقفهم الاقتصادي في السوق الرياضي المستهدف.

ويري الباحثون أيضاً أن الادارات نظراً لإغفال دور الدراسة التسويقية والاعتماد علي المتخصصين والاكاديميين والشركات التسويقية الخاصة يكون نتيجة لذلك أن يحدث خلل في تقدير حجم المصروفات عن الأنشطة قبل اتخاذ القرارات بتنفيذها دون دراسة تسويقية للسوق المستهدف ومراعاة رغبة العملاء المستهدفين من تقديم تلك الخدمات مما ينتج عنه خسارة السوق التنافسي المستهدف وخسارة المكانة التسويقية والتنافسية التي وصل إليها النادي داخل السوق الرياضي.

ويري الباحثون أن الأندية لا تقوم بتقدير وتحديد قيمة الانشطة والخدمات المقدمة بطريقة موضوعية ومدروسة علمياً، فيحدث تقدير اما ان يكون مبالغ فيه وان الخدمة من وجهة نظر المستفيدين لا يجب ان تكون تكلفتها بهذا الشكل المبالغ فيه، أو ان يقوم المسئولين بتسعير الخدمات بأسعار اقل من تكلفتها الفعلية دون ان يضعوا هامش ربح لتطوير الخدمات وايجاد مصادر تمويل جديدة للنادي مما يعرض الاندية لخسارة فادحة علي المدي القريب يكون القادم بعدها خسارة مادية وتسويقية وأيضا خسارة اقتصادية.

وهذا ما أشارت إلية دراسة " هادي جمال يوسف " (٢٠١٧) (٩) حيث أظهرت أهم النتائج ان الاندية الرياضية لا تمتلك إدارة لنظم المعلومات التسويقية في هياكلها التنظيمية مما يؤدي إلي القصور والتخبط في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالأنشطة التسويقية بالنادي وأن الأندية الرياضية لا تروج

لخدماتها المقدمة بشكل جيد مما يؤدي إلي عدم الاستفادة المثلي من تقديم الخدمات المنوط بها تحقيق أهداف النادي التسويقية و تحقيق الميزة في السوق التنافسي.

الإجابة على التساؤل الثالث والذى ينص على :

٣. ما واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية؟

جدول (٣)

الدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الثالث: واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية)

(ن = ٢٧٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق		
١٧.	دراسة الجدوى القانونية تخفض في الميزانية المقررة للمشروعات الاستثمارية.	89	32	157	488	0.59
١٨.	يستعين النادي بمحاسب قانوني في إعداد دراسة الجدوى.	84	116	78	562	0.67
١٩.	دراسة الجدوى القانونية تحقق الأهداف التمويلية للنادي.	92	118	68	580	0.70
٢٠.	يشمل الهيكل التنظيمي للنادي إدارة للشئون القانونية والمالية.	197	27	54	699	0.84
٢١.	قانون الاستثمار والرياضة يشجعا علي الاستثمار بالأندية.	58	56	164	450	0.54
٢٢.	تراجع الأندية قراراتها الاستثمارية قانونياً قبل إصدارها.	48	52	178	426	0.51
٢٣.	مركزية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل الجهة الإدارية يؤثر سلباً علي دراسة الجدوى القانونية.	75	36	167	464	0.56
٢٤.	يتم وضع دراسة الجدوى القانونية بما لا يخالف قانوني الاستثمار والرياضة.	123	82	73	606	0.73
	الدرجة الكلية للمحور				**4275**	**0.64**

الحد الأدنى للثقة = ٠.٦١ الحد الأعلى للثقة = ٠.٧٣

يتضح من جدول (٣) ما يلي :

– تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لآراء عينة البحث في عبارات المحور الثالث: واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ما بين (٠.٥١ : ٠.٨٤) .

* كما جاءت نسبة العبارة (٢٠) أعلي من الحد الأعلى مما يشير إلى تحققها بدرجة كبيرة واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

* كما جاءت نسبة العبارات (١٨ ، ١٩ ، ٢٤) تتراوح بين الحد الأعلى والأدنى مما يشير إلى تحققها بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

* كما جاءت نسبة العبارات (١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣) أقل من الحد الأدنى مما يشير إلى عدم تحققها في واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

* كما بلغت نسبة المحور ككل (٠.٦٤) وهو يتراوح بين الحد الأعلى والأدنى مما يشير إلى تحققه بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى القانونية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

ويرجع الباحثون تلك النتائج إلي ان الأندية الرياضية غفلت دور دراسات الجدوى القانونية وتأثيرها علي المشروعات الاستثمارية والاقتصادية التي تقوم او تشرع في تنفيذها، حيث ان الدراسة القانونية تجنب الاندية العديد من المنازعات التي قد تجعلها عرضة للعقوبات من الجهات الرقابية المختلفة.

ويري الباحثون أيضاً أن قانون الاستثمار والرياضة بهما العديد من القصور في الكثير من المواد التي من المفترض انها يجب ان تساعد الاندية علي التوسع في الاستثمار والتسويق للمساعدة علي ايجاد موارد جديدة للنادي في ظل التطور الرياضي العالمي لاقتصاديات الرياضة ولمحاولة اللحاق بركاب التطور الاقتصادي وصناعة الرياضة العالمية التي تخطت قدرات وطموحات الاندية المصرية لتتخطي السوق المحلي بل وتصل الي السوق التنافسي العالمي.

وهذا ما أظهرته دراسة " أحمد نبيل الشيخ " (٢٠٢٠) (٢) حيث كانت من اهم النتائج تغليب الجانب الاقتصادي علي الجوانب الاخرى في تطوير المشروعات الاستثمارية في ضوء قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ والعمل علي محاولة ايجاد مقترحات للتطوير المستمر لدعم المشروعات الاستثمارية الرياضية بما لا يخالف احكام القانون وتشجيع الهيئات الرياضية علي التوسع الاقتصادي.

. الإجابة على التساؤل الرابع والذى ينص على :

٥. ما واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية؟

جدول (٤)

الدرجة المقدرة ونسبة متوسط الاستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الرابع: واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية) (ن = ٢٧٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	نسبة متوسط الاستجابة
		موافق	إلى حد ما	غير موافق		
٢٥.	يضع النادي دراسة جدوى مالية لجميع الأنشطة قبل اتخاذ أي قرار.	87	63	128	515	0.62
٢٦.	تحقق دراسة الجدوى المالية فرص للنادي لمضاعفة الأرباح.	41	96	141	456	0.55
٢٧.	يوجد بالنادي مختصين لإعداد دراسات الجدوى المالية.	79	10	198	455	0.55
٢٨.	يهتم النادي بوضع دراسات جدوى مالية بديلة لتجنب فشل المشروعات.	88	61	129	515	0.62
٢٩.	يقبل النادي الحلول البديلة أثناء دراسة الجدوى المالية.	163	59	56	663	0.79
٣٠.	تسعي دراسة الجدوى المالية لتقدير حجم الاستثمارات والعائد منها.	33	67	178	411	0.49
٣١.	تهتم دراسة الجدوى المالية لزيادة عقود الرعاية الرياضية.	138	95	45	649	0.78
٣٢.	دراسة الجدوى المالية تحد من مخاطر الاستثمارات.	49	87	142	463	0.56
٣٣.	يستطيع النادي توفير التكلفة المادية اللازمة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.	98	59	121	533	0.64
	الدرجة الكلية للمحور				**4660**	**0.62**
	الحد الأدنى للثقة = ٠.٦١ الحد الأعلى للثقة = ٠.٧٣					

يتضح من جدول (٤) ما يلي :

– تراوحت نسبة متوسط الاستجابة لآراء عينة البحث في عبارات المحور الرابع: واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ما بين(٠.٤٩ : ٠.٧٩).

* كما جاءت نسبة العبارات (٣٦، ٣٨) أعلي من الحد الأعلى مما يشير إلى تحققها بدرجة كبيرة في واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

* كما جاءت نسبة العبارات (٣٢، ٣٥، ٤٠) تتراوح بين الحد الأعلى والأدنى مما يشير إلى تحققها بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

* كما جاءت نسبة العبارات (٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٩) أقل من الحد الأدنى مما يشير إلى عدم تحققها في واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

* كما بلغت نسبة المحور ككل (٠.٦٢) وهو يتراوح بين الحد الأعلى والأدنى مما يشير إلى تحققه بدرجة متوسطة في واقع تطبيق دراسة الجدوى المالية بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

يرى الباحثون أن تلك النتيجة ترجع إلي أن الاندية الرياضية والمسئولين عنها لديهم فكر او معتقد خاطئ بأن دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاقتصادية والاستثمارية ليس لها تأثير في العائد من وراء اجراءها، حيث أن عدم الاعتماد علي المتخصصين والاقتصاديين في اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية يؤدى الي الوصول الي العديد من النتائج السيئة والغير دقيقة والتي تضر المشروعات الاقتصادية التي يقوم بها النادي والتي من المفترض ان الغرض منها ان يكتسب النادى منها فرص تمويلية تزيد من دخل النادي وتطور موارده.

حيث يري الباحثون أيضاً من خلال النتائج السابقة ان العديد وبنسبة كبيرة من الأندية لا تؤمن بأن دراسات الجدوى المالية تؤدي الي تحقيق مكاسب مالية وان دراسات الجدوى المالية لا تساعد الاندية علي تحقيق وضع مالي أفضا وسط السوق التنافسي بين الاندية المتنافسة، حيث ان ذلك من المفاهيم الخاطئة التي يقع فيها العديد من ادارات الاندية ومسئولي اتخاذ القرار داخلها، والذي بدورة يؤدي الي خسارة العديد من مصادر التمويل التي تصل بالنادي الي مرحلة من القدرة علي التمويل الذاتي لمشروعاته، حيث أظهرت النتائج ان العديد من الاندية لا تهتم بوضع دراسات جدوى مالية بديلة لتجنب الفشل، حيث انهم لا يهتموا بذلك ويرجع ذلك الي اغفال الاندية دور المتخصصين في الدراسات المالية ووضع خطط بديلة لمواجهة أي أزمات أو متغيرات متعلقة بالأمور المالية للنادي قد تؤثر سلباً علي المشروعات التي يزعم تنفيذها مما يؤدي الي فشل تلك الدراسات والمشاريع وبالتالي خسارة النادي داخل السوق التنافسي مع الاندية الأخرى.

وهذا ما أشارت إلية دراسة " زينب حامد متولي " (٢٠٢٠) (٥) حيث كان من اهم النتائج أن ضرورة الاستعانة بخبراء في دراسة الجدوى الاقتصادية وعمل دراسات أولية وتفصيلية لكافة المشروعات الاستثمارية واتباع الاساليب العلمية في كافة مراحلها عند القيام بتنفيذ تلك المشروعات.

الاستخلاصات :

١- عدم الاعتماد علي متخصصين في جمع المعلومات والبيانات الاقتصادية والاستثمارية للمشروعات التي يريد النادى تنفيذها.

٢- عدم وجود إدارات مختصة بالتسويق منفصلة عن باقي الهيكل الاداري للنادي يجعل النادى يفقد العديد من الخبرات التي تساعده علي تسويق خدماته واستقطاب العديد من العملاء.

٣- عدم قيام الاندية بالدراسات القانونية المختلفة للمشروعات الاقتصادية المختلفة التي تشرع في تنفيذها في صدام دائم مع الجهات الرقابية والقانونية والجهات الادارية المختصة.

٤- عدم قيام الاندية بالاعتماد علي المتخصصين في الدراسات المالية ووضع خطط بديلة لمواجهة أي أزمات أو متغيرات متعلقة بالأمور المالية للنادي.

التوصيات :

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي :

١- ضرورة ان تعتمد الاندية الرياضية علي متخصصين في دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لتقييم الوضع الاقتصادي الحالي ومحاولة تطويره.

٢- التأكيد علي أهمية الإدارات القانونية في الأندية الرياضية التي تساعد علي مساعدة الاندية في الحصول علي حقها في النزاعات القانونية بينها وبين المستثمرين واختيار اعضاء تلك الادارات بطريقة علمية سليمة وان يتمتعوا بالكفاءة والخبرة في هذا المجال.

٣- التأكيد علي الأندية الرياضية بضرورة وجود ادارات منفصلة للتسويق والاستثمار داخل الهيكل التنظيمي وتحديد اوجه اختصاصاتها واختيار المسئولين عنها بعناية فائقة نظراً للدور الاقتصادي الحساس والفعال لها داخل الأندية الرياضية بما يعود بمردود اقتصادي داخل السوق الرياضي المستهدف.

المراجع

المراجع العربية :

١- أمين أنور الخولي (٢٠١٦): الرياضة والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة، القاهرة.

٢- أحمد نبيل كامل الشيخ (٢٠٢٠): دراسة مردود الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظم وآليات الاقتصاديات الرياضية المنفذة بوزارة الشباب والرياضة المصرية وأثرها على تطوير المنظومة الرياضية في ضوء قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧ م، بحث منشور، المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية، ع٤٠، جامعة بورسعيد – كلية التربية الرياضية .

٣- بهاء حيدر فليح (٢٠١٤): معوقات الاستثمار الرياضي في جمهورية العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية للبنين، قسم الإدارة الرياضية.

٤- جلال جويدة القصاص (٢٠١٠): تخطيط المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٥- زينب حامد متولي(٢٠٢٠): دراسات الجدوى للمشروعات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة من منظور إعادة الهيكلة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية بنات، جامعة حلوان .

٦- عصام عبداللطيف عمر (٢٠١٥): دراسات الجدوى، نيولينك الدولية للنشر والتدريب، القاهرة.

٧- قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧

٨- محمود جمال محمد علي محمد (٢٠١٢): خطة مقترحة لتسويق مراكز التنمية الرياضية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية للبنين.

٩- هادي جمال يوسف (٢٠١٧): نموذج مقترح لنظم المعلومات التسويقية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالأندية الأهلية الرياضية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة المنيا.

واقع تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية

*أ. د/ أنور وجدي على الوكيل
* *أ.م. د/ هاني جمال يوسف
***الباحث/ فتحي محمد أحمد حمزاوي

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلي التعرف على الواقع الفعلي لتطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية.

يتمثل مجتمع البحث في الأندية الرياضية الأهلية بجمهورية مصر العربية، والمتمثلة في أعضاء مجالس الإدارات ومديري الاندية والمسئولين بإدارات التسويق والاستثمار بالأندية، ، وقد قام الباحثون باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية عشوائية (٢٧٨) فرداً.

استخدم الباحثون في جمع بيانات البحث تحليل الوثائق والسجلات، استبيان الواقع الفعلي لتطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية بالأندية الرياضية (إعداد الباحثون).

كان من أهم النتائج:

عدم قيام الاندية بالدراسات القانونية المختلفة للمشروعات الاقتصادية المختلفة التي تشرع في تنفيذها في صدام دائم مع الجهات الرقابية والقانونية والجهات الادارية المختصة.

كان من أهم التوصيات:

ضرورة ان تعتمد الاندية الرياضية علي متخصصين في دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لتقييم الوضع الاقتصادي الحالي ومحاولة تطويره.

The reality of applying economic feasibility studies in sports clubs

* Prof. Dr \ Anwr Wagdy Elwkel

**A.P. Dr \ Hany Gamal Yousef

***Researcher \ Fathi Mohamed Ahmed Hamzawy

Abstract

The current research aims to identify the actual reality of the application of economic feasibility studies in sports clubs.

The research community is represented in the private sports clubs in the Arab Republic of Egypt, represented by members of the boards of directors, club managers and officials in the departments of marketing and investment in the clubs. The researchers chose a random sample of (278) individuals.

In collecting research data, the researchers used the analysis of documents and records, the actual reality questionnaire for the application of economic feasibility studies in sports clubs (prepared by researchers).

Among the most important results:

the clubs did not carry out various legal studies for the various economic projects that they are embarking on to implement in a permanent clash with the regulatory and legal authorities and the competent administrative authorities.

Among the most important recommendations were:

The need for sports clubs to rely on specialists in economic and financial feasibility studies to assess the current economic situation and try to develop it.